الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

السياسة هي

رعاية شؤون الأمة داخليًا وخارجيًا، وتكون من قبل الدولة والأمة، فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عمليًا، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة.

اقرأ في هذا العدد :

- البنك الصيني: تحدٍّ سافر لهيمنة صندوق النقد والبنك الدولي ... ٢
- عملية باردو... تحويل وجهة ... ٢
- التضليل السياسي... واقعه وأثره على الأمة ... ٣
- مشروع العاصمة المصرية الجديدة ... ٣
- تطورات المشهد السياسي في اليمن ... ٤
- نظرة في موقفي كل من أمريكا والدول الأوروبية حيال أزمة أوكرانيا ... ٤

للتواصل مع الجريدة : info@alraiah.net http://goo.gl/KaiT8r

/rayahnewspaper @ht_alrayah

الأربعاء ٥ من جمادى الثانية ١٤٣٦ هـ/ الموافق ٢٥ آذار ٢٠١٥ م

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ١٨ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

«حاملة الطائرات الأمريكية» في قبضة الليكود من جديد

د. ماهر الجعبري*

مع نشوة النصر، سارع نتنياهو للكشف عن مكنونه الفكري الرافض لحل الدولتين وجدد ممارسة فوقية في التعامل مع التوجهات الأمريكية، مما يمكن أن يعزز عند البعض أنه قادر على تحدّي الإدارة الأمريكية. وهذا أيضا ما أوقع قادة السلطة الفلسطينية في حيص بيص، وهو ما دفع أوباما للتلويح بإعادة تقويم الدعم الأمريكي للكيان اليهودي. وهذه التطورات تدفع للحديث عن تداعيات فوز نتنياهو على العلاقة مع الإدارة الأمريكية وعملية السلام والملف النووي الإيراني.

وقبل بحث تلك التداعيات، لا بد من مراجعة «فرضيات» ومنطلقات علاقة الكيان الصهيوني مع أمريكا:

إذ تجري متابعة نتائج انتخابات كيان يهود وانعكاساتها على العلاقات مع أمريكا من قبل بعض المحللين والمتابعين من منطلقات سياسية قائمة على فرضيات خاطئة، منها أن اللوبي الصهيوني يهيمن على أمريكا! بل إن اليهود يسيطرون على العالم! ومن ثم فإن مصالح كيان يهود هي العليا لدى الأمريكان! ومنها أن الساسة الأمريكان «يؤمنون» بوجوب دعم كيان يهود من منطلقات دينية.

إن هذه الفرضيات تبطل تماما أمام تصريح بل «اعتراف» شارون القديم، والمتجدد على لسان وزير جيش الاحتلال الأسبق موشيه آرنس من أن «إسرائيل» «تمثل حاملة طائرات أمريكية ثابتة» (صحيفة فلسطين ٢٠١٥/٢/١٧)، ومن ثم فهو يعيد العلاقة بين الطرفين إلى سياقها الطبيعي، وهي أن دولة يهود تمثل لأمريكا دولة أداة تسخّرها لتحقيق مصالح أمنية وعسكرية، وهي محطة متقدمة لأمريكا في أية مواجهة مصيرية ممكنة مستقبلا مع المسلمين.

ولا شك أن هذه الفرضيات تبطل أيضا عند النظرة للخلفية التاريخية لنشأة هذا الكيان من قبل أوروبا للتخلص من شرور اليهود فيها، وليكون شرخا في جسد الأمة الإسلامية المتواصل، يعيق أية محاولة للُحمة والوحدة، ومن ثم تلقفته أمريكا واحتضنته بعد خروجها من عزلتها السياسية بعد منتصف القرن الماضي، وصارت هي صاحبة اليد الطولى في هذا المشروع الصهيوني.

لذلك فإن كلمة السر التي تختصر العلاقة الصحيحة بين الكيان اليهودي وأمريكا هي «المصلحة»، أو المصالح المتبادلة، وهي ليست مبدئية ولا دينية، وإن كانت تجمعها فوق ذلك كله حالة العداء المشترك للأمة الإسلامية والتخوف من نهضتها من كبوتها الطويلة. ولا يمكن فهم ما تؤول إليه الأمور بعد انتخابات كيان يهود دون هذه الحقيقة السياسية.

ولا شك أن الكيان اليهودي يدرك تمام الإدراك أنه لا يقوى على الصمود أمام الرفض النفسي والفكري لوجوده في المحيط الإسلامي خصوصا مع تلك الأمواج الثورية فيه إلا بحبل أمريكا، ودعمها السياسي والأمني. لذلك فإن نتنياهو يدرك تماما مساحة الدلال السياسي والمشاكسة التي يمكن أن يناور في حدودها، ولا يمكن أن يكسر جسر التواصل مع أمريكا، ولا يمكن أن يضحّي بفقدان عباءتها السياسية التي تغطي عورات كيانه في المحافل الدولية عند كل جريمة من جرائمه (مثل عدوانه على غزة، وتقرير جولدستون)، ولذلك سرعان ما تراجع عن تصريحه برفض حل الدولتين، بعدما لوّحت أمريكا بإعادة تقويم العلاقة والدعم لكيانه.

صحيح أن نتنياهو يتحرك بنفَس الدعم «الجمهوري» صاحب المصالح الانتخابية المناقضة لمصالح أوباما وحزبه الديمقراطي، ولكن ذلك النفَس السياسي «الجمهوري» سيقطع به حتما إذا ما قطع نتنياهو حبل الشد نحو حل الدولتين، لأنها رؤية أمريكية راسخة عند

..... التتمة على الصفحة ٣

أمريكا تعمل بجد لإزالة العراقيل وإنجاز اتفاق نووي مع إيران

بقلم: أحمد الخطواني - فلسطين

ليست حكومة نتنياهو هي الوحيدة التي تضع العراقيل أمام الإدارة الأمريكية للتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، وكذلك ليس الحزب الجمهوري المنافس للإدارة الأمريكية هو الوحيد الذي يضع العراقيل أمام إبرام الاتفاق، بل إنّ الدول الأوروبية الثلاث المشاركة في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا، هي أيضاً تُحاول عرقلة حصول اتفاق، فأمريكا تتفاوض مع هذه الدول حول تفاصيل الاتفاق النووي مع إيران أكثر ممّا تتفاوض مع الإيرانيين أنفسهم، وتظهر فرنسا كأكثر الدول المتشددة في هذا الشأن، لدرجة أنّ الإدارة الأمريكية لا تتوقف عن إجراء الاتصالات معها، والضغط عليها، لإقناعها بقبول الاتفاق.

وقد لمّح الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى أولئك المعرقلين فقال: «إن الأيام والأسابيع المقبلة حاسمة، مفاوضاتنا أظهرت تقدمًا، ولكن الفجوات لا زالت موجودة. وهناك أشخاص في كلا بلدينا وخارجها، يعارضون حلًا دبلوماسيًا. رسالتي لكم أيها الشعب الإيراني هي أننا علينا التحدث معًا عن المستقبل الذي نسعى إليه».

فأمريكا جادة إذاً في إزالة هذه العراقيل، وفي توقيع الاتفاق مع إيران في أسرع وقت، وبحسب رويترز فقد قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري: «إن المحادثات مع إيران بشأن كبح جماح برنامجها النووي حققت تقدما حقيقيا وإن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات صعبة من أجل التوصل لاتفاق إطار»، وتابع: «لم نصل بعد لخط النهاية ولكن لدينا الفرصة لمحاولة تحقيق الأمر بشكل صحيح، إنها مسألة إرادة سياسية واتخاذ قرار صعب، وعلينا جميعا أن نختار بتعقل في الأيام المقبلة»، وأشار إلى أنه سيلتقي بنظرائه الأوروبيين في لندن في وقت لاحق لبحث كيفية حل القضايا العالقة مع إيران «لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان التوصل لاتفاق ممكنا».

وقد تأجل التوقيع على الاتفاق مرات عدة بسبب هذه العراقيل، لكنّ الإدارة الأمريكية كانت في كل مرة تسعى جاهدة لإزالة تلك العراقيل، وتمديد المباحثات، وإعطاء مهل إضافية لإيران، وأخذ ضمانات جديدة لإقناع الأوروبيين ودولة يهود والجمهوريين في الكونغرس وذلك بغية إسكاتهم وتمرير الاتفاق.

فقد التزمت إيران في المفاوضات بأشياء كثيرة لكسب موافقة المفاوضين الأوروبيين منها: وقف تخصيب اليورانيوم، وتفكيك التوصيلات الفنية المتعلقة

..... التتمة على الصفحة ٣

هادي يتعهد برفع العلم اليمني بدلاً من الإيراني في معقل الحوثيين بـ «صعدة»

اتهم الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، في خطاب متلفز، عبر قناة «عدن» الفضائية، جماعة الحوثي بالعمل على «نشر الفكر الشيعي»، وقال إن «التجربة الإيرانية الإثنا عشرية، التي تم الاتفاق عليها بين الحوثية ومن يساندها، لن يقبلها الشعب اليمني»، متعهداً بمواجهة ما وصفه بـ«النفوذ الإيراني في اليمن».

وتابع الرئيس اليمني قوله: «لن تثنينا تلك الممارسات المجنونة وغير المسؤولة عن تحمل المسؤولية، حتى نصل بالبلاد إلى بر الأمان، ويرتفع علم الجمهورية اليمنية على جبل مران في صعدة، بدلاً من العلم الإيراني».

وبينما أشاد بموقف الدول الخليجية ومصر تجاه ما يجري في بلاده، فقد جدد هادي دعوته «جميع الأطراف السياسية» إلى المشاركة في الحوار الذي تمت الدعوة إليه في العاصمة السعودية الرياض، لحل الأزمة الراهنة في اليمن.

المصدر: سي أن أن العربية

الراية : إن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، تعمّد المغالطة في خطابه عندما صوّر أن جوهر الصراع في اليمن يتعلق بنشر الفكر الشيعي وبوجود «نفوذ» إيراني... فهو يدرك أن جوهر الصراع في اليمن ليس مذهبيا، وهو ليس بسبب أن الحوثيين يعملون على نشر الفكر الشيعي، فهو يعلم أن الحوثيين الموالين لإيران إنما ينفذون سياسة أمريكا في اليمن، وهو ومن ورائه بعض دول الخليج الذين يدعمونه، والذين يزعمون زورًا أنهم يمثّلون السنّة، ينفذون سياسة بريطانيا.. فالصراع في جوهره ليس بين سنة وشيعة، فهو ليس مذهبيا، وإنما هو صراع على النفوذ بين دول استعمارية، تقوم باستعمال أدوات مذهبية أو أدوات تزعم الحرص على السنة أو الشيعة، وتسخّر المسلمين من سنّة وشيعة لتنفيذ مشاريعها في اليمن... ولذلك كان من الواجب كشف حقيقة الصراع في اليمن، من أنه صراع بين أمريكا وبريطانيا، وفضح الأدوات التي تصوّر للمسلمين من السنة والشيعة أنها تخوض صراعا من أجل مصالحهم بينما هي في الحقيقة تنفذ مشاريع أعداء المسلمين...

السيسي: لن ندير ظهرنا لأمريكا حتى لو هي فعلت ذلك!!

أوردت صحف ومواقع إلكترونية عدة مقتطفات من مقابلة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع صحيفة «وول ستريت» الأمريكية.. ومما قاله فيها: «لا يمكن حصر علاقتنا مع الولايات المتحدة على قضايا تسليم الأسلحة، نحن متحمسون لعلاقة استراتيجية مع واشنطن فوق كل شيء، كما أننا لن ندير لها ظهورنا حتى لو هي فعلت».

وأشار السيسي إلى أن التعاطف الشعبي مع فكرة الدين في السياسة، كانت تهيمن على المشهد بأكمله في مصر لسنوات، لكن هذا لم يعد له وجود، وهو ما وصفه «بالتغيير الاستراتيجي».

وأكد السيسي أن ما جاء بجماعة الإخوان إلى السلطة كان التعاطف المصري مع مفهوم الدين، موضحًا أن المصريين كانوا يعتقدون أن الإخوان دعاة الإسلام الحقيقي، لكن كانت السنوات الثلاث الماضية اختبارًا حاسما لأولئك الناس الذين كانوا يروجون الأفكار الدينية، على حد وصفه.

الراية : إن السيسي يكشف في هذه المقابلة أكثر فأكثر عمالته لأمريكا، وجعْل العلاقة معها فوق كل شيء، على حد قوله. فأمريكا عدوة الإسلام والمسلمين، والتي تحتل بلادا إسلامية وتشعل الحروب بين أبناء المسلمين في عدة بلدان وتنهب ثروات المسلمين، هذه الدولة العدوة جعل السيسي العلاقة معها فوق كل اعتبار، ولو كان في العلاقة معها الضرر لشعبه، وقد وصل به الحال من التبعية لأمريكا والخضوع لها أن يقول: «لن ندير لها ظهورنا حتى لو هي فعلت ذلك»!! فأي ارتباط وخضوع وخيانة تتجسد في السيسي عميل أمريكا وخادمها المطيع؟؟!! كيف يقبل أهل مصر أن يحكمهم شخص يصرّح بلا حياء ولا مواربة أنه عميل لعدو الأمة، أمريكا؟؟!! ثم هل يفرح شخص بسبب أن فكرة الدين في السياسة لم يعد لها وجود في مصر، «لو سلمنا جدلاً بصحة ذلك»، إلا إذا كان عدوا للإسلام؟؟!! إن السيسي وأمثاله من الحكام العملاء يدركون أن العقيدة الإسلامية عقيدة سياسية، وإن فشل الإخوان المسلمين ليس سببه أن الإسلام لا يعالج شؤون المجتمع معالجة صحيحة، بل سبب فشل الإخوان هو عدم تطبيقهم للإسلام واستمرارهم في تطبيق نظم الكفر التي كانت سائدة قبلهم واستمرت بعدهم... والسيسي يدرك هذا تمام الإدراك ولكنه أداة من أدوات أعداء الإسلام والمسلمين فيقوم بخداع المسلمين وإيهامهم بأن الذي فشل هو الفكرة الإسلامية بوصفها فكرة سياسية... ولكن نصر الله آت، ودولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ستقوم بإذن الله، والخزي والفشل للسيسي ومن خلفه أمريكا، وما ذلك على الله بعزيز.

البنك الصيني: تحدٍّ سافر لهيمنة صندوق النقد والبنك الدولي

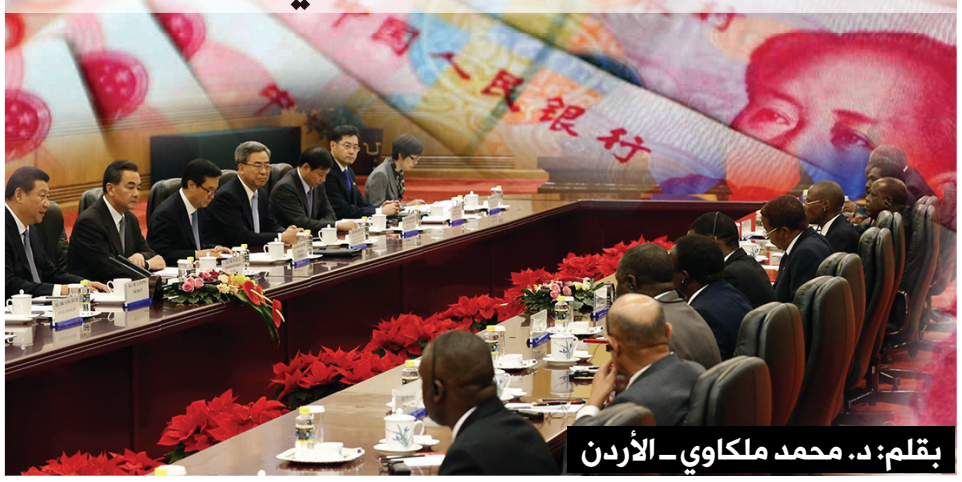

بقلم: د. محمد ملكاوي ـ الأردن

في كلمته عن حالة الاتحاد في كانون الثاني ٢٠١٥ أمام الكونغرس الأمريكي، حذر أوباما من أن الصين تسعى لصياغة القوانين التي ستحكم النمو والتطور الاقتصادي في أسرع بقاع الدنيا تطورا. وعقب بقوله «نحن الذين يجب أن نصوغ هذه القوانين». ما يعني أن أمريكا تخشى من سيطرة الصين على حركة الاقتصاد والمال خاصة في شرق وجنوب آسيا. ويأتي إعلان الصين عن إقامة بنك آسيا للاستثمار البنيوي (Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB ليؤكد مخاوف أمريكا حيال عزم الصين على قيادة المسرح الاقتصادي والمالي في المنطقة. وكانت الصين قد أعلنت عن قيام بنك (AIIB) مطلع هذا العام، وقد أعطت الدولَ في آسيا وأوروبا فرصة المشاركة كأعضاء مؤسسين حتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٥، وأن البنك سيبدأ نشاطاته البنكية قبل نهاية عام ٢٠١٥. وقد سارعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وتبعتها سويسرا ولوكسومبرغ لتصبح من الأعضاء المؤسسين في البنك، وفي المجال الآسيوي وافقت على الانضمام كل من تايلاند، وسنغافورة ونيوزلندا بينما أحجمت اليابان وكوريا وأستراليا تحت ضغط شديد من أمريكا. وإن كان من المتوقع أن تعود هذه الدول للانضمام للبنك.

وما يقلق أمريكا أن هذا البنك الذي تتزعمه الصين قد يؤثر على مكانة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذَيْن يعملان تحت قيادة أمريكا مباشرة. وكانت أمريكا قد عملت على إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد عام ١٩٤٤ في اتفاقية بريتون وودز المشهورة، وقد استغلت أمريكا هاتين الأداتين أبشع استغلال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويكفي للتدليل على بشاعة الدور الاستعماري لهذين البنكين أن أول دولة تلقت قرضا من البنك بعد الحرب العالمية الثانية كانت فرنسا، بقيمة ٢٥٠ مليون دولار شريطة استبعاد الشيوعيين من حكومتها!! وأصبحت أشهر مقولة في عالم الاقتصاد أنه «ما دخل البنك الدولي بلدا إلا تركه قاعا صفصفا غارقاً بالفقر ومثقلا بالديون».

ولما حاولت الصين مرارا وتكرارا أن تعدل من سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين دون جدوى، ولما كان بنك آسيا للتنمية ومقره مانيلا يخضع لإدارة يابانية محضة، بالتالي وجدت الصين نفسها عاجزة عن توظيف ثروتها النقدية الهائلة، فقد عمدت إلى إنشاء بنك دولي تحت إدارتها وإشرافها، وفتحت المجال لدول كبرى لتساهم في البنك ليكون لها ذراعا مهما في المجال الاقتصادي، وقد يصبح ذا بُعد سياسي فيما بعد. ومن المتوقع أن يبدأ البنك برأسمال حوالي ٥٠ مليار دولار، ويباشر بإعطاء القروض المتعلقة في البنى التحتية لدول آسيا. وجدير بالذكر أن البنك الدولي قد توقّف منذ ثمانينات القرن الماضي عن إعطاء القروض المتعلقة في البنية التحتية وتوجه إلى قروض الخدمات. وتأمل الصين أن تبني خطوط نقل سريعة تمكنها من التواصل السريع مع دول الجوار في آسيا الوسطى والهند وباكستان. وكانت دراسة أجراها بنك آسيا للتنمية قد بينت أن منطقة آسيا التي تسعى الصين لجعلها مجالا حيويا لبنكها الجديد سوف تحتاج إلى ٨ ترليون دولار ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠٢٠ في تنمية قطاع الكهرباء والطرق والاتصالات.

ومن هنا يتضح سبب قلق أمريكا من ظهور هذا البنك العملاق والذي قد يضعف من دور بنكيها المدلَّلين لأكثر من ٦٠ عاما. حيث عبر وزير المالية الأمريكي جاكوب ليو بقوله «إن الحكومة الأمريكية يراودها الشك بقدرة البنك الذي تقوده الصين على الالتزام بالمعايير التي طورها صندوق النقد والبنك الدوليين، وما إذا كان هذا البنك سيحفظ حقوق العمال ويحارب الفساد». وكأن البنك الدولي كان دائما الأب الرحيم للفقراء والمساكين في العالم. ما أبشع الظلم والتجبر حين يقترن بالكذب والافتراء!!

أما الدول الأوروبية فهي ترى أن الصين بما تملكه من ثروات هائلة توفر لها فرصة للتحرك بعيدا عن سيطرة وتدخل أمريكا الاستعماري من خلال صلاحياتها في البنك وصندوق النقد الدوليين، أهم أداتين استعماريتين بيد أمريكا.

وفي المقابل فقد حاول وزير المالية الصيني طمأنة الأمريكان بأن بنك الصين هذا لن يؤثر سلبا على صندوق النقد والبنك الدوليين ولن يكون منافسا لهما، وضرب مثالا على ذلك بنك تنمية آسيا وبنك التطوير الأوروبي وما ذلك إلا تهكم وتضليل!! ذلك أن البنكين المذكورين لم يخرجا عن سيطرة ومراقبة أمريكا، فالأول تقوده اليابان الحليف الأكبر لأمريكا، والثاني تقوده دول حليفة لأمريكا.

لذلك فمن المتوقع أن تشهد الساحة الدولية مناورات ساخنة تقودها أمريكا للتأثير على مستقبل بنك الصين والحد من نفوذه، هذا إذا عجزت عن إفشاله بالكلية. وأمريكا لا تستعمل قوتها الاقتصادية فقط في مثل هذه الأعمال، بل تستعمل كل ما لديها من قوى دبلوماسية وسياسية وعسكرية. ولا نستبعد أن تحرك أمريكا مسألة كوريا مرة أخرى من باب التذكير بما لديها من وسائل وإمكانيات.

عملية باردو... تحويل وجهة

بقلم: محمد علي بن سالم*

كانت العاصمة التونسية يوم الأربعاء ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ مسرحا لعملية إجرامية إرهابية دامية سقط خلالها ٢٢ شخصا حسب بلاغ وزارة الصحة وجرح ٣٨ آخرين من السيّاح والعمال بمتحف باردو المتاخم لمجلس نواب الشعب.

حيثيات العملية تمثلت في هجوم مباغت على حافلة للسيّاح، لتتطور إلى تبادل لإطلاق النار بين المجموعة «الإرهابية» وقوات الأمن، هذا وقد بدا الارتباك واضحا على وزارة الداخلية عبر ناطقها الرسمي «محمد علي العروي» خلال الساعة الأولى، وهو ما ترجمته تصريحات هذا الأخير الذّي لم يستطع الإجابة عن أسئلة الصحافيين المتعلّقة بالعدد الإجمالي للرهائن وجنسيات السيّاح.

وتمثل هذه العملية نقلة نوعية في طبيعة العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأربع الماضية، حيث تحولت العمليات إلى تونس العاصمة مستهدفة الأمنيين عكس الهجمات السابقة التي استهدفت فقط الأمنيين والعسكريين في المناطق الجبلية.

وتطرح هذه العملية تساؤلات عدّة حول ظرفية الحادثة ومآلاتها، فقد شهدت الفترة السابقة إثارة لمواضيع خطيرة وحسّاسة، سنقف عند بعضها محاولين استجلاء الحقائق والإشارة بالبنان إلى المسكوت عنه:

فالكل يعلم أنه قد سبق هذه العمليّة فتح ملفات

كان من شأنها أن تقطف العديد من رؤوس أصحاب المال السياسي الفاسد، حيث ظهرت على الساحة الإعلامية وبين الأوساط السياسية معلومات مؤكدة عن تورط إعلاميين وسياسيين ورجال أعمال مشبوهين في قضايا فساد، ولعلّ ما صرّح به رجل الأعمال «شفيق الجراية» في ندوته الصحفية عن تورط أمنيين في تسريب معلومات من وزارة الداخلية أعاد بقوّة الحديث عن وجود أمن موازٍ يدير مسرح الأحداث من وراء الستار.

كذلك ما يشهده الحزب الحاكم «نداء تونس» من تصدع وصراع داخلي وتبادل للتهم الخطيرة بين قياداته يهدد بتفككه وانحلاله.

زائد ما تشهده البلاد من أزمة حكم خلّفت مشاكل اقتصادية وجرّت لاحتجاجات عارمة وإضرابات في شتّى القطاعات ومختلف المناطق.

بالإضافة إلى ما لازم هذه العمليّة من تخبط وتضارب في التصريحات الرسميّة سواء من رئيس الحكومة «الحبيب الصيد» أو من وزارة الداخليّة والتي تغيب عن أغلبها قرائن وأدلّة من شأنها رفع اللبس.

هذا ما حدا بالرأي العام إلى طرح العديد من التساؤلات:

ماذا يعني الغياب الكلي لأي تسجيل من آلات التصوير المخصصة للمراقبة المنتشرة في كل أرجاء المتحف؟ وما هو مبرر ترك أعوان الحراسة التابعين للمتحف لعملهم ساعة تنفيذ الهجوم؟

ولماذا تم تقديم موعد قضية الإعلاميين في نفس موعد عمليّة باردو؟ علما بأن بها متورطين كبار من ساسة وإعلاميين؟ ثم لماذا تمّ دفن القضية في ظل انشغال الناس بالحدث «الفاجعة»؟

كما تتجلّى حالة التخبط بوضوح في نفي عدد من الشهود في وسائل الإعلام المرئية صحة الصور المنشورة للإرهابيين، وفي هذا السياق صرّح سائح بلجيكي نجا من العملية وفقد زوجته في شهادته أن المنفذين كانوا شباباً غير ملتحين عكس الصور المنتشرة لمنفذي العملية والتي تظهر أن أحدهما ملتح.

وهل من المصادفة للمرة الثانية بعد حادثة اغتيال «شكري بالعيد» أن يكون السبق للإعلام الفرنسي – فرانس ٢٤ - الذي أعلن عن العملية قبل الإذاعات والقنوات المحليّة؟!

ولا نغفل هنا عمّا صرّحت به رئيسة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي مارين لوبان ل»فرانس ٢٤» أن ما تعيشه تونس اليوم هو نتيجة الأخطاء التي ارتكبها ساركوزي والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة - تونس وليبيا -.

فهذه المعطيات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الإرهاب في تونس هو صنيعة غربية بامتياز وإن كانت أدواته محلية، ففرنسا المتراجعة والتي تشعر بفقدان نفوذها من خلال تهاوي رجالاتها في الوسط السياسي المحلي، لها مصلحة في أعمال كهذه.. هنا بالضبط وقع قنص «أحمد الرويسي» في ليبيا المدبر الأول للعمليات الإرهابية حتى لا ينفرط العقد، والمخابرات الفرنسية تحديدا وبماضيها السيئ الذكر في بلادنا ليست بمنأى عن هذه الأحداث الدامية وهذه الجرائم الشنيعة.

إن هذا الإرهاب للناس والبلاد واحتجاز الأطفال وإرعابهم وما شهدته العديد من المناطق من مداهمات واعتقالات وترويع هو جزء من جريمة ضمنية للحكام الجدد الذين يصنعون الإرهاب زورا ويحاربونه بهتانا في دائرة مفرغة.. هذه هي الوصفة السحرية التي يلجأ إليها هؤلاء الحكام للتستر عن عجزهم وفشلهم أمام كل قضايا الشعب المتراكمة وعن رعاية شؤون الناس، فخرجوا علينا اليوم – بعد احتجابهم وغيابهم - في مشهد المتنفّذ والقادر وهماً على إنقاذ البلاد والعباد، وكأنّ الإرهاب أتى ليجدّد أنفاسهم ويغيّر تلك الصورة القاتمة التي تشكلت عند الناس.. عجز وفشل متلازمان مع تسويف يليه تسويف ثم في النهاية التبشير بإجراءات قاسية على الشعب أن يتحمل وزرها، فلا مجال عند الجماعة اليوم أن يتحدث أيّ كان ولو همسا عن أي مطلب، أو يتساءل عن تقصير أو سوء رعاية أو إهمال.

ولعل هذا ما دفع مستشار رئيس الدولة «محسن مرزوق» للحديث عن ضرورة فتح صفحة جديدة «للمصالحة الوطنية» والابتعاد عن الانتقادات والتشكيك في المؤسسات الحكومية والأمنية معربا في الوقت نفسه عن ضرورة أن يتوقف الجميع عن مساءلة الحكومة وبضرورة الاصطفاف وراءها من أجل مكافحة الإرهاب.

لقد اكتشفت خيوط اللعبة اليوم، وحريّ برجال الأمن والجيش وكلّ المخلصين في بلدنا العمل على كشف المتآمرين للرأي العام وما يحاك للخضراء من مؤامرات، بهذا وحده يكونون في موقعهم الطبيعي في صف أمتهم عوض أن يتركوا المجال فسيحا للراقصين على أوجاع الناس وآلامهم لينعموا بنتائج الإرهاب هنيئا مريئا، خاصة وأن الوعي قد دبّ في هذا الشعب الطيب الأبي الذي أبهر الغرب بثورته ويتوق لأيام عزّ تحت حكم الإسلام بل يتحيّن وقت تطبيقه.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تونس

الجنرال بترايوس يعتبر إيران أشد خطراً على العراق من «تنظيم الدولة»!!

اعتبر قائد القوات المتعددة الجنسية في العراق سابقاً، الجنرال ديفيد بترايوس، أن إيران أشد خطراً على العراق من تنظيم «داعش» الإرهابي، واعتبر أن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي قوض كل ما أسست له الولايات المتحدة لضمان مشاركة كل أطياف ومكونات الشعب العراقي في الحكم

في حديث صحفي لجريدة «لوفيغارو» الفرنسية لمناسبة الذكرى ال١٢ للغزو الأمريكي للعراق، قال بترايوس إن إيران لن تتمسك بمناطق في العراق، وإنها ملأت فراغاً مؤقتاً عندما كانت واشنطن تضغط من أجل إسقاط رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي.

وأبدى الجنرال الأمريكي خشيته من لجوء المليشيات الموالية للحكومة العراقية (الحشد الشعبي) إلى تهجير السنة من مناطقهم، بهدف تغيير التركيبة الديمغرافية في بعض المناطق، ومنها محافظة ديالى شمال بغداد وبعض الأحياء السكنية في العاصمة . وقال إن هذه المليشيات التي قضت عليها أمريكا عام ٢٠٠٨ في البصرة ومدينة الصدر، عادت للظهور مجدداً بسبب تنظيم «داعش»، ولكن بدعم وتسليح من إيران.

واعتبر بترايوس أن الميليشيات الموالية للحكومة في العراق أخطر من «داعش»، قائلاً: «إن «داعش» هو بالفعل في طريقه إلى تلقي هزيمة، بفضل الجهود الدولية والإقليمية والعراقية في الحشد ضده . التهديد الأكبر الآن هو الميليشيات التي تستولي على الأراضي من «داعش» بدعم إيراني».

المصدر: موقع الخليج

الرايـة : **يتكلم الجنرال بترايوس وكأنه والدولة التي ينتمي إليها بريئان مما يجري في العراق.. بل ويتباكى على المسلمين السنّة في العراق، فيظهر بمظهر الحريص عليهم وعلى مصالحهم والمدافع عنهم في وجه المسلمين الشيعة!! فعلا: «رمتنا بدائها وانسلّت»!! إن أمريكا التي حشدت قواها وقوى غيرها لاحتلال العراق قد اتبعت، ومنذ أيام «بريمر» الحاكم الأمريكي للعراق، سياسة إثارة النعرات المذهبية بين المسلمين سنة وشيعة.. فهي التي وضعت في الحكم وفي المناصب الهامة أشخاصا عندهم تعصب غريزي لقبيلتهم المذهبية، وهي التي أبعدت في المقابل قسما من المسلمين واستضعفتهم وحرّضت المسلمين بعضهم على بعض، لتتمكن من خلال ذلك من تفتيت العراق ولتشعل فتيل نزاع بين المسلمين يستمر عقودا... ثم إن أمريكا تكذب بشكل قل نظيره فيما يتعلق بخطورة إيران!! فمن الذي وضع في الحكم إيران وأدواتها في العراق، أليست أمريكا؟؟ وهل كان من الممكن أن تأتي أمريكا لتحتل العراق وتسلمه لإيران وأدواتها لولا ثقة أمريكا الكبيرة بأن إيران تنفذ لها ما تريده وتحفظ مصالحها؟؟ أفبعد كل هذا الغطاء الذي توفره أمريكا لإيران للتمدد في كثير من البلدان ومنها العراق يأتي بترايوس ليتحدث عن خطورة إيران على أهل العراق... فعلا كذب الأمريكان تجاوز كل حد!!**

تتمة : أمريكا تعمل بجد لإزالة العراقيل...

بالتخصيب، وعدم تركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزية، وتحييد وإبطال مفعول المخزون السابق لإيران من اليورانيوم المخصب، وعدم تشغيل مفاعل أراك، وعدم تزويده بالوقود، وعدم القيام بأي إجراء فني من شأنه تشغيل أي جهاز فيه.

ومنها: السماح لمفتشي وكالة الطاقة الذرية الدخول لمواقع ومنشآت إيران النووية وخاصة أراك ونطنز وبوردو وضمان المراقبة الشاملة، وتقديم الإيرانيين بيانات ومعلومات معينة كانت مطلوبة بموجب البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة.

وقد التزمت إيران لدول ٥+١ بآلية مشددة لتطبيق التزاماتها تلك من خلال تكوين لجنة مشتركة للعمل مع وكالة الطاقة الدولية لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاق.

فهذه الالتزامات تكفي من وجهة نظر أمريكية لإزالة المخاوف التي يتذرع بها المعرقلون، وهي لا شك أنّها مطمئنة ومقنعة لهؤلاء للمضي قدماً في إبرام الاتفاق.

فأمريكا تتصرف حالياً في الملف النووي الإيراني وكأنّها تُسابق الزمن من أجل توقيع الاتفاق، فهي تُريد الانتهاء من لعبة المفاوضات التي طالت أكثر من اللازم مع إيران، وذلك لإعادة ترتيب أوراق المنطقة بإشراك إيران كلاعب رئيسي في الأحداث، وبوصفها الوكيل الأمريكي الأول لها في المنطقة، لأنّها باتت تُدرك أنّ إيران هي الأقدر من بين كل القوى الإقليمية التابعة على تنفيذ الأجندة الأمريكية، والحفاظ على المصالح الأمريكية.

وقد أثبتت التجارب أنّ إيران ومنذ ثورة الخميني قد وقفت دوماً إلى جانب أمريكا في حروبها الاستعمارية في العراق وأفغانستان، وها هي اليوم تُحارب إلى جانب أمريكا في سوريا والعراق، فعدوهما واحد، وطريقهما واحد، ومصالحهما واحدة، وما العداء المزعوم بينهما سوى عداء كلامي شكلي تمويهي تتطلب وجوده المصالح، وتقتضي إبرازه الحاجات السياسية الاستهلاكية للطرفين، فما هو سوى نوع من الديماغوجيا السياسية.

فأمريكا إذاً تُريد إيران قوية ومستقرة ومزدهرة حتى تتمكن من القيام بدور يُشابه دور شرطي الخليج الذي يحفظ المصالح الأمريكية، ويعفي أمريكا من تكاليف إضافية، وقد تحدث أوباما بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ بوضوح عن ملامح إيران المستقبل بشكل لم يسبقه إليه أي رئيس أمريكي من قبل حين قال: «إن بإمكان إيران أن تكون قوة إقليمية مزدهرة إذا توصلت معنا إلى اتفاق حول برنامجها النووي». ولعل الصبر الأمريكي على طول المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، مع كثرة العراقيل التي افتعلت، والإصرار على التوصل إلى اتفاق شامل معها، لعل ذلك هو الدليل الناصع على مدى أهمية هذا الاتفاق، لما يترتب عليه من نتائج كبيرة، قد تتغير معه ملامح المنطقة.

تتمة كلمة العدد : «حاملة الطائرات الأمريكية»...

طرفي السياسة الأمريكية (الجمهوريين والديمقراطيين). ولذلك من المتوقع أن يعود نتنياهو إلى ضبط تصريحاته السياسية، ويجدد الحديث عن المفاوضات، والركض مع عملية السلام الأمريكية، ولكن دون قطع مسافات كما كان شأنه. وستبقى السلطة الفلسطينية في حالة ترقّب لفرصة جديدة، وتستمر في اللهث خلف سراب نتنياهو.

وصحيح أن نتنياهو يمكن أن يراهن على حالة البطة العرجاء التي ستدخل فيها أمريكا قريبا في سنة التحضير والتنافس للانتخابات الرئاسية فيها بعد أشهر، ومن ثم يمكن أن يسوّف ويؤجل للحصول على دلال أكبر، في حال فوز الحزب الجمهوري في أمريكا (حيث يلتقي معه في قاعدة القوة الصلبة وأسلوب الحسم العسكري). ولكن أمريكا سترغمه على متابعة السير في حل الدولتين، من خلال الضغط السياسي، والتحكم في محبس تدفق الدعم الاقتصادي والعسكري.

وفي المقابل، سيجد نتنياهو فرصة الهروب للأمام من أية استحقاقات فعلية للعملية السلمية من خلال إعادة التلويح بضرب إيران، والوقوف ضد نووي إيران، ومحاولة «تثوير» أوروبا ضد تحركات أمريكا في ترتيب الملف النووي الإيراني. ويبدو أن ترتيب الملف النووي الإيراني أولى عند أمريكا من تسريع حل الدولتين، خصوصا مع تزايد حاجة أمريكا للدور الإيراني في تأمين مصالحها في المنطقة، وخصوصا مع الواقع المتفجر في الشام.

ومن ثم فيمكن أن تتقبل أمريكا تعنت نتنياهو في المسيرة السلمية لتمرير الاتفاق مع إيران. ولكنها ستحرص مع ذلك على تحركات في المسيرة السلمية ولو شكلية ليبقى ملف القضية بيدها، ولتقطع الطريق على أية محاولة دولية – أوروبية - للاختراق.

ولذلك من المتوقع أن تستمر لعبة شد الحبال، بين الطرفين لفترة من الزمن. ومن الممكن أن يستعد نتنياهو ومؤيدوه في الآيباك لخدمة الجمهوريين في سباقهم الانتخابي في أمريكا. طبعا، ذلك كله منوط أيضا بتطورات الأوضاع في المنطقة، وما ستتمخض عنه ثورة الشام.

وهذه حسابات السياسة، ولكن الأيام حبلى بأقدار الأمم والشعوب، ولا زال أفق الأمة ملبدا بغيوم التغيير الجذري الذي يقلب تلك المعادلات السياسية في موعد لا يعلمه إلا الله.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

مشروع العاصمة المصرية الجديدة: حل لمشكلات... أم ذهاب إلى مشكلات جديدة؟!

بقلم: شريف زايد*

قالت شركة «إعمار» في بيان لها أنها ليست طرفاً في عملية تطوير مشروع العاصمة الجديدة في مصر. وأضافت أن الشركة التي ستتولى المشروع هي شركة كابيتال سيتي برتنرز، وأنها لا توجد لديها أي علاقة مع هذه الشركة، لتنفي بذلك تقارير إعلامية مصرية وإماراتية أفادت بمشاركتها في تنفيذ المشروع. ومن المتوقع أن يستغرق مشروع العاصمة الجديدة في مصر ٧ سنوات تبلغ تكلفة المرحلة الأولى منه ٤٥ مليار دولار.

ومن الملاحظ أن المؤيدين للمشروع يرون فيه مستقبلا مشرقا لمصر، وإياك ثم إياك أن تشكك فيه أو أن توجه سهام الانتقاد له، بينما يصفه المعارضون بأنه «مشروع كفتة جديد»، في إشارة إلى «اختراع الكفتة»، الذي تم الإعلان عنه لعلاج فيروس «سي»، والذي لم يظهر للنور حتى الآن، ويبدو أن النظام لم يمل من تكرار الإعلان عن مشاريع كبيرة يستدر بها رضا المصريين وتأييدهم له، مثل مشروع علاج فيروس «سي» الذي يعاني منه الكثير من أبناء الشعب المصري، أو مشروع المليون وحدة سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل، والذي لم تُنفذ منه وحدة سكنية واحدة حتى الآن، وكذا مشروع قناة السويس البديلة، واستصلاح ٤ مليون فدان الذي توقف الحديث عنه بعدما حقق أهدافه الدعائية. ومن الغريب أن يتم الإعلان عن مشروع العاصمة الجديدة هذا والذي سيكلف مصر مبالغ طائلة، بينما «خزينة الدولة فارغة»، ولا يسمع الناس سوى كلمة «مفيش» أو جملة «هاتكلوا مصر يعني». والأغرب من ذلك أن يقول وزير الإسكان أن العاصمة الإدارية الجديدة لن تكلف الدولة «مليمًا واحدًا». وهذا كلام عام للاستهلاك، لم يحدد فيه السيد الوزير وجوه الإنفاق وهو أمر غير مقبول، فهل سيقوم القطاع الخاص والشركات الأجنبية ببنائها لوجه الله؟!، أم أن الدولة سَتُلَزِّم بناءها أيضا لتلك الشركات بحق الانتفاع ٥٠ عاما ومنح المستثمر الأرض بجنيه واحد للمتر، وكأنه مشروع استثماري يتعلق ببناء مصنع أو وحدات سكنية؟!

يتضمن المشروع المعلن عنه نقل مباني الحكومة والبرلمان والرئاسة والهيئات الدبلوماسية إلى المدينة الجديدة، وإنشاء وحدات سكنية وناطحات سحاب، فضلاً عن مصانع ومدينة ترفيهية، ويستغرق تنفيذه من خمس إلى سبع سنوات، وهي فترة قصيرة جدا وقد أشارت مجلة «فايس نيوز» الكندية إلى أن «مدة ١٢ عاما قد تكون أكثر واقعية لاستكمال العاصمة». وحسب تصريح وزير الإسكان المصري، فالمدينة التي ستقع شرقي القاهرة على بعد نحو ٥٠ كيلومترا، ستوفر ١,٧ مليون فرصة عمل دائمة. وبدوره أكد رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب ضرورة التفكير في العاصمة الإدارية الجديدة بسبب وضع القاهرة الحالي، «فالنظرة للمستقبل تؤكد ضرورة خلق عاصمة جديدة في ظل اختناق القاهرة المتكدسة»، وفق قوله. وهو ما يُعدّ هروباً إلى الأمام من الحكومة التي يبدو أنها عاجزة عن معالجة مشكلات العاصمة القديمة.

وقد اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأربعاء ١٨ آذار/مارس، بعدد من قيادات القوات المسلحة، للوقوف على الاستخدامات الحالية للقوات المسلحة على أجزاء من الأراضي المخصصة لإقامة العاصمة الإدارية الجديدة. وذكر بيان صادر عن رئاسة الجمهورية، «أن الرئيس أمر بضرورة اتخاذ إجراءات إخلاء المساحة المخصصة لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، وذلك تمهيداً للمضي قدماً في تنفيذ المشروع، والمستغرب أن يغيب كل من القائد العام للجيش ورئيس الأركان عن هذا الاجتماع، الذي يتناول إعادة رسم خريطة انتشار القوات المسلحة وخطط حماية العاصمة، فالمسافة التي تفصل بين خط الجبهة وبين العاصمة لا يجوز أبداً أن تخلو من وجود خطوط دفاعية تحمي العاصمة». وكأن تحديد مواقع تمركز القوات المسلحة هو مسؤولية الرئيس.

نريد أن نعلم ما هي الفائدة من نقل الوزارات والهيئات إلى العاصمة الإدارية الجديدة؟ وما هو المكسب وراء ذلك؟ إن الغرض يجب ألا يكون خدمة الطبقات المترفة الذين يمتلكون فللاً ووحدات سكنية ضخمة في المدن الجديدة، بل على العكس يجب أن يكون الهدف هو خدمة أبناء الطبقة المتوسطة الذين يعانون من أزمة البطالة، والتي لم تفكر الدولة بشكل جدي في حلها، كما لم تضع الدولة حلولا عملية للمشكلات المزمنة التي تعاني منها القاهرة كالازدحام والتلوث والعشوائيات والتكدس السكاني، وذهبت بعيدا لتفكر في بناء عاصمة جديدة وكأنها تُريد إهالة التراب على كل ما هو قديم لتبدأ من جديد.

إن ما يحتاجه أهل مصر هو نظام حقيقي ينبع من عقيدة الأمة وهو نظام الخلافة الإسلامية الراشدة على منهاج النبوة الذي يهتم بالإنسان كإنسان قبل أن يهتم بالحجر، يعالج مشكلاته العلاج الناجع، يقوم نظامه الاقتصادي على ضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فردا فردا إشباعا كليا، ويضمن تمكين كل فرد منهم من إشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطاع، فمن أهم مسؤوليات الدولة عن الرعية ضمان إشباع الحاجات الأساسية لهم... وإن من مسؤولية الدولة توفير النفقة للفقير، لقوله ﷺ: «ومن ترك ضياعاً فإلينا وعلينا» أي على الدولة، ولقوله ﷺ: «الإمام راعٍ وهو مسؤول عن رعيته». فهل قامت الدولة بتولي مسؤوليتها تجاه رعيتها؟ أم أنها تمن عليهم كل يوم أنها وفرت لهم رغيف خبز مدعوم وبعض المواد التموينية، وتخلت عن التزامها بتوفير فرص عمل حقيقية للشباب، إذ يواجه سوق العمل المصري كارثة كل عام ويجد نفسه أمام أكثر من ٨٠٠ ألف شاب من الخريجين لا يعلمون مستقبل عملهم أو فرص حصولهم على وظيفة تؤمن هذا المستقبل. ولذلك سيظل هذا التساؤل مشروعا: هل مشروع العاصمة المصرية الجديدة: حل لمشكلات... أم ذهاب إلى مشكلات جديدة؟!

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

التضليل السياسي... واقعه وأثره على الأمة

بقلم: حسن حمدان - الأردن

لقد تنوعت وسائل وأساليب دول الكفر في محاربة المسلمين بعد أن قضت على الكيان السياسي لهم «دولة الخلافة» فقتلت تلك الأم الرؤوم، وفجعت أبناءها بها، حيث فقدوا الحاضنة السياسية لهم، وحتى لا يتمكن المسلمون من إعادة سلطان الإسلام، وحتى لا تعود دولته كانت حاجة الكفر ماسة لتضليل المسلمين؛ كي لا يسلكوا الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى التغيير. فسلك الغرب وسائل وأساليب شتى للحيلولة دون عودة الإسلام، وكان أسلوب التضليل السياسي هو أخطر تلك الوسائل.

إن واقع التضليل السياسي هو إخفاء للحقيقة السياسية، وطمسها والتعمية على الطرف المعني بإظهار أمور أخرى لا علاقة لها بالحقيقة السياسية موضع البحث، بحيث يسلك طرقا، ويقوم بأعمال جبارة تبذل فيه المهج والأرواح، وتصرف فيه الجهود والطاقات، وترفع لأجله وفيه الشعارات، وتضيع فيه ومن خلاله الغاية والهدف والوقت. كل هذه الأعمال تصرف سدى في حقيقة زائفة لا علاقة لها بالواقع موضع البحث، كمثل الطبيب يصرف الدواء لغير العلة الصحيحة، فيشتريه المريض، ويصرف الأموال والجهود على غير فائدة تذكر، لا بل قد يكون فيه حتفه.

ويريد الكفر ألا تكشف خطته، وألا توجه نحوه السهام والأعمال والجهود؛ حتى يبقى متربعا على عرشه ينظر إلى حركة الأمة، وهي تدور في دوامة لا تخرج منها، حيث يُظهر لها أمورا لا علاقة لها بما يريد، وكلما أدركت أن هذا السبيل مظلم أدخلها في نفق مظلم آخر، لا يقل خطورة عن الأول باغيا من خلال التضليل السياسي أن يبقى هو كما يريد، وأن تصاب الأمة باليأس والقنوط مستغفلا إياها أن تسلك الطريق الصحيح.

وحتى يتضح أسلوب الغرب الكافر في تضليل أمة الإسلام، لا بد لنا أن نعرض إلى أمور مارس فيها الكفر التضليل السياسي بأبشع صوره، ونعرض إلى نتاج هذا الاستخدام وأثره على الأمة الإسلامية، ومن أبرزها الأمور الآتية:

أولاً: أول مثال نتعرض له هو تحرير فلسطين وما يسمى بمحور الممانعة: لقد مارس الغرب الكافر أعتى أنواع التضليل في مسألة قضية فلسطين، بلد الإسراء والمعراج، لحساسية هذه المسألة، وعلاقتها بيهود، وارتباطها بعقيدة الأمة، فبداية وأول تضليل قام به أن خلع مسألة فلسطين من كونها نتاجا طبيعيا وحتميا لضياع الخلافة حيث فتحت في زمن الخلافة الراشدة، وضاعت بعد ضياع الخلافة، وجعلت قضية قومية خاصة بالعرب، ثم إلى قضية ومسألة خاصة بالفلسطينيين، وربطت بالأمم المتحدة والمواثيق الدولية كمرجع وطريق بديلا عن الجهاد في سبيل الله، وعلقت أعين الناس بمنظمات وحركات علمانية أو يسارية أو وطنية بغلاف إسلامي المظهر، وبأعمال فدائية لتحريك المفاوضات، وحروب مصطنعة للتحريك لا للتحرير، وجعلت من منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للقضية، فاعترفت بكيان يهود، وأزالت من ميثاقها كل ما يتعارض مع الاعتراف، ودخلت في مفاوضات خيانية، ومؤتمرات، واتفاقيات ذل واستكانة، وتمخضت بطولات الأمة والتضحيات والأرواح والأموال في اتفاقية أوسلو ورفعوا شعارات من مثل: «خذ وطالب وانتظر» في طريق طويل مذل، وشاق نتيجة تضليل الأمة عن الحل الصحيح، وأنتج الغرب ما يسمى بـ «دول الممانعة» لاحتواء كل عمل صادق يعارض اتفاقيات أوسلو وما انبثق عنها وبني عليها. وكانت هذه الدول الممانعة مانعة بحق لعودة فلسطين كما كانت جزءا لا يتجزأ من دولة الخلافة، بل ظلت حارسًا أمينًا على أمن وأمان يهود، ولما تحرك الأهل في الشام ضد طاغية الشام كان القول أنه: إن ذهب نظام الأسد الممانع فلا أمان لكيان يهود!!

ثانيا: محاربة الإسلام باسم محاربة الإرهاب: لقد أدرك الغرب الكافر أن الإسلام مبدأ: «عقيدة ونظام»، وهو يوجب إقامة كيان سياسي مبني على عقيدة الإسلام مطبق لما انبثق عن هذه العقيدة من أحكام ومعالجات، لذا رأى الغرب قوة الإسلام ومتانته، وتعلق المسلمين به، وإيمانهم القوي بأن الإسلام دعوة عالمية ودولية أيضا، كذلك مارس شتى أنواع التضليل على المسلمين بعد القضاء على دولة الخلافة الإسلامية رسميا سنة ١٩٢٤م حيث مارس التضليل على مراحل عدة: أول هذه المراحل: مرحلة الترويج لأفكاره ومعتقداته ومعالجاته، وأنها البلسم الشافي، والشعارات البراقة مثل: «الحرية، والعدالة، والمساواة، وحق المشاركة، وحق تقرير المصير، والدولة المدنية، والديمقراطية، وأمل الشعوب المقهورة». ولكنها لم تدم بسبب وعي الأمة الإسلامية، وأن ما آلت إليه من ذل وهوان هو بسبب ممارسات الغرب وأفكاره، فأطلق العنان لفكر القومية العربية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية، وجعل من القومية دينا، ومن زعمائها أربابا، ولكنها انتهت إلى هاوية سحيقة. ولما رأى الغرب عودة صحوة الأمة ووعيها على دينها، بدأ يروج إلى مفاهيمه على أنها لا تعارض الإسلام، وأنتج ما يسمى الإسلام المعتدل، حيث مدنية الدولة، وقبول الآخر، ولم يفلح في هذا أيضا، وقد رفعت الأمة في حركتها شعار: «الخلافة وراية رسول الله» فجاءت «خلافة اللغو» التي ساعدت الغرب في تشويه الإسلام وأفكاره، وفي تشويه الخلافة، فرفع الغرب شعار: «محاربة الإرهاب» وهو يدرك حقيقة أنه إنما يحارب الإسلام فكرا ونظاما وكيانا وأمة. وما التحالف الذي أنشأته أمريكا إلا لمحاربة دولة قادمة وليست قائمة، لمحاربة دولة الخلافة التي على منهاج النبوة، ولكن هيهات هيهات!!

ثالثا: إظهار إيران بمظهر العدو للولايات المتحدة: لقد أظهرت دول الغرب الثورة «الإسلامية» في إيران على أنها ثورة حقة حيث رفعت شعار: «الموت لأمريكا» وأنها «الشيطان الأكبر» لدرجة أن الأمة فُتنت بهذه الثورة، وتزلزلت عروش حكام المنطقة، حيث نادت بتصدير الثورة مع أنها ثورة أمريكية على عميل الإنجليز شاه إيران آنذاك، وقد تعددت وجوه التضليل، فأظهرت أن إيران دولة ذات قرار ذاتي، وذات سيادة، وذات طموحات إلى أن جاءت حرب الخليج وأفغانستان، حيث اعترف ساسة إيران أنه لولا إيران لغرقت أمريكا في وحل أفغانستان، والمستنقع العراقي. ثم جاءت ثورة الشام فوقفت إيران «عدو الولايات المتحدة»! مع نظام الأسد المجرم العميل للولايات المتحدة، وحافظت على بقائه، وقدمت له الرجال والسلاح والأموال، ثم ها هي أمريكا ترفع إيران عن قوائم الإرهاب، وتطالب برفع العقوبات عنها، وإعادة الأموال المجمدة لها. وأطلقت يدها في المنطقة لتحقيق المشاريع والخطط الأمريكية نيابة عنها في الخليج والشام وأفغانستان والعراق واليمن وغيرها..

هذه بعض الأمثلة على تضليل الغرب الكافر للمسلمين في قضايا كبيرة وحساسة، حيث بذلت الأمة الإسلامية الكثير من الطاقات والجهود، وأهدرت الأوقات نتيجة التضليل السياسي، ولقد بين الإسلام خطورة التضليل السياسي، ووجوب الكشف السياسي لمخططات الغرب الكافر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾. [الأنعام: ٥٥] وسبيل هنا نكرة مضافة تفيد العموم أي يجب عليكم أيها المسلمون أن تتوضحوا طريق الكفار في محاربة الإسلام والمسلمين، ووجوب كشف مخططاتهم، وفضح مؤامراتهم، وبيان الحكم الشرعي من خلال الوعي السياسي على الأحداث، وربطها بالعقيدة الإسلامية، وما أجمل وأدق ما روي عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال: «لست بالخب ولا الخب يخدعني» أي لست بالماكر المخادع، ولا الماكر المخادع يخدعني.

تطورات المشهد السياسي في اليمن

بقلم: المهندس شفيق خميس - اليمن

تسارعت الأحداث السياسية في اليمن منذ دخول الحوثيين صنعاء يوم الأحد ٢٠١٤/٠٩/٢١م، وانقلابهم الذي لم يعلنوا عنه إلا يوم الجمعة ٢٠١٥/٠٢/٠٦م بإعلانهم الدستوري.

فقد تواصلت وتيرة الأحداث السياسية تصاعدا يوم الخميس ٢٠١٥/٠٣/١٩م حيث تمكنت قوات اللجان الشعبية الموالية لهادي من الدخول والسيطرة على معسكر القوات الخاصة وفرار قائدها عبد الحافظ السقاف، بعد أن كان هادي قد رفض إقالته يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٠٣/٠٣م. وتزامنت سيطرة قوات اللجان الشعبية مع ردة فعل من قبل الحوثيين إذ قامت طائرات عسكرية موالية لهم «بعد تمكنهم من إزاحة قائد القوات الجوية يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٠٣/١٧م» بقصف القصر الرئاسي في عدن.

وفي يوم الجمعة ٢٠١٥/٠٣/٢٠م تم تفجير كل من مسجدي بدر والحشوش في صنعاء عن طريق أشخاص انتحاريين، وهو اليوم نفسه الذي تم الإعلان فيه عن انسحاب القوات الأمريكية الخاصة من قاعدة العند إلى قاعدتها في جيبوتي. فالتقط الحوثيون إشارة انسحاب القوات الأمريكية الخاصة ليعلنوا في اليوم التالي السبت ٢٠١٥/٠٣/٢١م عن التعبئة العامة لقواتهم، ووصلت طلائعهم يوم الأحد ٢٠١٥/٠٣/٢٢م إلى مدينة تعز وسيطرت على المطار بشقيه المدني والعسكري. كما تزامنت هذه الأحداث العسكرية مع اشتباكات بين الحوثيين من جهة والقبائل من جهة ثانية على الحدود الإدارية بين محافظات البيضاء ومأرب وشبوة.

إن قاعدة العند الواقعة بين عدن وتعز، قد اختار الأمريكيون موقعها بعناية فائقة لتكون عائقاً أمام قوات صالح من الزحف والوصول إلى عدن في حال تم فصل جنوب اليمن عن شماله بعد إطلاق الحراك الجنوبي في العام ٢٠٠٦م وبالتالي مطالبته بالانفصال عن شمال اليمن، هي القاعدة نفسها التي بإخلاء القوات الأمريكية لها اليوم تفسح الطريق للحوثيين إن هم عزموا على الاتجاه إلى عدن للسيطرة عليها. فالأمريكيون يطمعون في إفساح الطريق للحوثيين للسيطرة على اليمن، فمع وصول هادي إلى عدن وانتقال عدد من سفارات الدول الغربية إليها، جاء تصريح مسئول في الخارجية الأمريكية يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٠٣/٠٣م قال فيه «السفير تيلر سيزاول عمله من جدة كي لا يفهم أننا نريد تقسيم اليمن». هذا القول يفهم منه ضمناً أن الأمريكان معنيون بتقسيم اليمن وتفتيته.

يأتي زحف الحوثيين باتجاه عدن بقصد السيطرة عليها وإخراج هادي منها والقضاء على ما تبقى من «شرعيته»، والحوثيون يعتبرون أن هادي رئيس مستقيل وغير شرعي، بعد إفلاته من مقر إقامته الجبرية التي فرضوها عليه بصنعاء ووصوله إلى عدن يوم السبت ٢٠١٥/٠٢/٢١م، وعدم تمكنهم حتى اللحظة من تشكيل مجلس رئاسي بحسب إعلانهم الدستوري. خصوصاً أن هادي قام بأعمال سياسية من عدن كاجتماعه بـ ١١ وزيراً من وزراء حكومة بحاح المستقيلة وتكليفهم بتسيير أعمالهم من هناك، وإطلاقه من مقر إقامته في عدن دعوتين، الأولى بجعل عدن عاصمة مؤقتة لليمن، التي لاقت معارضة من الحوثيين وممن يصطفون معهم وخلفهم، والثانية دعوته لنقل الحوار الذي يجريه «المبعوث الأممي» جمال بن عمر في فندق موفنبيك بصنعاء بين الحوثيين والفرقاء السياسيين ويسيّره الحوثيون بقوة سلاحهم، إلى الرياض بصفتها مقر مجلس التعاون الخليجي و»صاحبة المبادرة الخليجية»، بعد أن لاقت دعوة نقل الحوار إلى الرياض صدى واسعاً لدى مجلس التعاون الخليجي وشرع في الترتيب لانعقاده وسط تعنت الحوثيين ورفضهم حضوره.

كما أن هادي ألقى خطابا يوم السبت ٢٠١٥/٠٣/٢١م ودعا فيه مجلس الأمن لتنفيذ المبادرة الخليجية والقرارات الداعمة لها، ودعاه لاتخاذ إجراءات تمنع قيام حرب أهلية في اليمن تؤدي إلى تقسيمه ينعقد بشأنه يوم الأحد ٢٠١٥/٠٣/٢٢م جلسة لمجلس الأمن.

يخطط الأمريكيون لجعل سيطرة الحوثيين كاملة على اليمن، ولأنها تعلم أن صالح يركب موجة الحوثيين، فهي تعمل على إبعاده عنهم، فقد أعدت له مؤخراً تقريرين، الأول عن اختلاسه ما بين ٣٢ و٦٠ مليار دولار مودعة في عدة بنوك خارج اليمن، والآخر عن علاقته بقيادات القاعدة في جزيرة العرب، بعد أن فشل سفيرها السابق جيرالد فايرستاين في إقناعه بالخروج من اليمن ولو لفترة قصيرة لتتمكن من القبض عليه واقتياده لمحكمة من محاكمها.

أما الإنجليز فإنهم يعتمدون على عملائهم في النظام الحاكم القائم اليوم وعلى صالح والأحزاب الموالية لهم ومشائخ القبائل ليتصدوا بهم لأعمال الأمريكيين الذين يسعون لإخراج النفوذ السياسي الإنجليزي وإحلال نفوذهم من خلال الحوثيين.

وهكذا فإن اليمن ميدان صراع بين دول استعمارية كافرة بأدوات إقليمية ومحلية.. فيجب على أهل اليمن إدراك أن القوى النافذة في اليمن هي القوى الاستعمارية وأنهم بسيرهم مع جماعة الحوثيين أو جماعة الرئيس السابق علي صالح أو الرئيس الحالي عبد ربه منصور إنما يكونون أدوات في مشاريع عدوهم من الدول الغربية الكافرة، فليحذروا من ذلك وليستجيبوا لنداء المخلصين الذين يحملون مشروع خلاصهم وهو الانخراط في العمل لإقامة دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة لا تبقي أي نفوذ للدول الغربية الكافرة التي تعبث بأمن واستقرار ومصالح أهل اليمن وغيره من البلاد الإسلامية.

نظرات سياسية

نظرة في موقفي كل من أمريكا والدول الأوروبية حيال أزمة أوكرانيا

بقلم: أسعد منصور

لقد ظهر الموقف الأوروبي مختلفا عن الموقف الأمريكي بشكل جلي حيال أزمة أوكرانيا؛ فقد أعلنت أمريكا أنها تريد أن ترسل السلاح إلى أوكرانيا بدعوى مواجهة التمرد في شرقها الذي تدعمه روسيا، بينما أعلنت أوروبا رفضها لذلك وأصرت على الحل السياسي والاتفاق مع روسيا، وتحركت أوروبا بالفعل ممثلة بألمانيا وفرنسا وعقدت اتفاق مينسك مع روسيا يوم ٢٠١٥/٢/٦ والذي يقضي بوقف إطلاق النار شرق أوكرانيا وإقامة منطقة منزوعة السلاح.

فأمريكا لها هدفان يتعلقان بهذه الأزمة؛ فالهدف الأول هو أنها تريد أن تجعل أوكرانيا بؤرة توتر ساخن تؤرق روسيا وتقلقها لتجعلها وسيلة ضغط وابتزاز تجاهها تضغط عليها وتبتزها في القضايا التي تريد منها تحقيق أهداف فتجعل روسيا تتنازل أو تفسح لأمريكا المجال أو تجعلها لا تقف في وجهها سواء في قضايا منطقة الشرق الأوسط مثل سوريا وإيران أو قضايا آسيا الوسطى حتى تتمكن من التركز فيها أو في منطقة القوقاز مثل مسألة جورجيا وضمها للناتو أو في أوكرانيا نفسها، لتجعل روسيا تقدم التنازلات حتى تحكم سيطرتها عليها وتبعد التأثير الأوروبي عنها وتمسك بها وتجعل هذه المسألة بينها وبين روسيا لتستفرد فيها، ومن ثم تمهد أمريكا الطريق لضم أوكرانيا إلى الناتو.

وأما الهدف الثاني فإنها، أي أمريكا، لا تريد أن تجعل لأوروبا دورا رئيسيا في مسألة أوكرانيا بدأت تلعبه مؤخرا منذ أن بدأت تضغط على الرئيس السابق لأوكرانيا يانكوفيتش إلى أن تعهد لها بأن يوقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ فعندما تخلى عن ذلك بتشجيع من روسيا أثارت أوروبا الثائرة ضده إلى أن سقط في شباط/فبراير عام ٢٠١٤، فظهر لأوروبا دور رئيس لا يقل عن الدور الأمريكي في مسألة أوكرانيا، ولذلك استجاب الرئيس الأوكراني بورشينكو لأوروبا للذهاب إلى مينسك مع المستشارة الألمانية ميركل والرئيس الفرنسي أولاند ويجلس مع بوتين ويوقع الاتفاقية، مع العلم أن أمريكا كانت تعده بالسلاح المتطور ليواجه التمرد المدعوم من روسيا في شرق أوكرانيا. فأمريكا لا تريد لأوروبا هذا الدور الرئيس في أوكرانيا، بل تريد أن تجعل أوروبا تسير خلفها أو بجانبها على الأكثر وتؤيدها في مواقفها، ولذلك تعمل على إيجاد التوتر بين أوروبا وروسيا وإخافتها بنشوب حرب في أوكرانيا فعندئذ تشغلها بها أو توقعها فيها. وهذا سيؤثر على اقتصاد أوروبا ويضرب العلاقات التجارية بين أوروبا وروسيا فيتضرر الطرفان، ولقد ترك فرض العقوبات على روسيا أثرا سلبيا على الاقتصاد الأوروبي فأضر به، ولذلك فإن الألمان لا يؤيدون فرض العقوبات على روسيا، بل أيدوا حكومتهم بالاتفاق معها، وكذلك الوضع في فرنسا.

فالأوروبيون ممثلون بألمانيا وفرنسا لا يريدون تسليح أوكرانيا حتى لا يؤدي ذلك إلى توتر الوضع فيها وتأزمه وإطالة أمد الحرب الداخلية والتي فيها قابلية التأثير على أوروبا من ناحية تمدد الحرب لتلفحها ومن ثم تنشغل بها عن قضايا مهمة ومن ناحية الضرر باقتصادها. ولهاتين الدولتين مصالح كبيرة في روسيا وخاصة ألمانيا بالدرجة الأولى حيث تقوم الشركات الألمانية بالاستثمار في روسيا. فالأوروبيون يريدون التفاهم مع روسيا وحل الإشكاليات بينهما وفي سبيل ذلك لم يهتموا بقضية القرم، وبذلك اعتبروا أنهم قد قدموا تنازلات لروسيا في سبيل التوصل إلى اتفاق.

ويعتبر هذا أول تحد من أوروبا لأمريكا بأن تتخذ موقفا مغايرا بصورة علنية، حيث كانت مواقفها السابقة العلنية تتقيد بعد أن تخطو أمريكا الخطوة الأولى أو تعلن مبادرتها ومن ثم تعلن أوروبا موقفها العلني بشكل يوافق أمريكا ولا يصطدم معها.

وأما بريطانيا فهي واقفة على حافة أوروبا فلا تسير معها ولا تخالفها بل تعمل على الاستفادة مما تحققه تجاه روسيا لأن مواقفها معارضة للروس ولا تريدهم أن يبسطوا نفوذهم على أوكرانيا. وهي تقف على حافة الأطلسي وتنظر إلى الغرب حيث أمريكا الدولة الكبرى فتعمل على أن لا تظهر معارضتها لها وتظهر أنها تؤيد مواقفها حتى تتقي شر أمريكا وتستفيد منها وتحقق بعض مصالحها بالتظاهر أنها تؤيدها.

وقد تصرّفت ألمانيا كدولة كبرى، حيث تحدت أمريكا في مؤتمر ميونخ للأمن الذي عقد ما بين ٦ و٢٠١٥/٢/٩ فعقدت الاتفاق مع روسيا أثناء انعقاد المؤتمر، وكذلك ذهبت رئيسة وزراء ألمانيا ميركل أثناء انعقاد المؤتمر يوم ٢٠١٥/٢/٨ إلى أمريكا لتبلغ رئيسها أوباما أنهم، أي الأوروبيين، اتفقوا مع روسيا وقد حلت المشكلة ولا داعي هناك لتسليح أوكرانيا.

ومن المتوقع أن يواصل الأوروبيون اتصالهم بروسيا ويحاولوا تعزيز الاتفاق معها بشأن أوكرانيا ويشجعوا بوتين على أن يثبت ولا يتهاون أمام ضغوطات أمريكا فلا يدعها تبتزه، ولا يغتر بإغراءاتها له بجعل روسيا تتوهم أن أمريكا ستعطيها دورا دوليا في بعض القضايا ليشبع رغبة الروس بأن يصبح لهم ذلك الدور والاعتبار الدوليان. فالأمريكان لن يتركوا الروس بحالهم يتفقوا مع الأوروبيين وسوف يحاولون خداعهم وإغراءهم، خاصة أنهم يدركون أن أمريكا صاحبة الثقل الدولي وبالأخص إذا تمكن الأمريكان من جعل الرئيس الأوكراني بورشينكو يميل لجهتهم ويعدل عن جهة الأوروبيين، فتقدم له أمريكا بعض الإغراءات المادية وتغريه بضم أوكرانيا للناتو.

أصل الداء في الأزمة الليبية

أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي

بقلم: أسامة الماجري - تونس

صدر بيان عن ١٣ منظمة حقوقية إقليمية ودولية بخصوص الوضع في ليبيا ورصد فيه الخسائر البشرية جراء القتال المسلح الدائر في ليبيا؛ حيث أكد أنه على مدار عام ٢٠١٤، قُتل المئات من المدنيين، وشُرد أكثر من ٤٠٠ ألف شخص داخليًا عبر ٢٥ مدينة في البلاد، وفي الوقت الحالي تتزايد الهجمات المباشرة والعشوائية بحق المدنيين، وعمليات القتل خارج نطاق القانون والخطف والاختفاء القسري والتشريد والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة، بالإضافة إلى استهداف الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والصحفيين ووسائل الإعلام، فضلًا عن الاعتقال التعسفي.

وأكدت منظمات حقوق الإنسان، أن مئات البلاغات عن مزاعم بانتهاكات جسيمة، بما في ذلك عمليات قتل خارج نطاق القانون، واستخدام منهجي للتعذيب واعتقال تعسفي؛ قد قدمت إلى مكتب المدعي العام في ليبيا، خلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ ضد عدد من الجماعات المسلحة، ولكنه لم تتخذ أي تدابير ملموسة نحو تحقيق العدالة والمساءلة حتى الآن.

هذا وقد استخدم عدد من الأطراف الممثلين في الحوار السياسي الأحداث الجارية مثل الهجمات العشوائية على المدنيين والأحياء السكنية بغرض فرض السيطرة وإخضاع كل طرف لمطالب الآخر. وقد أكد على هذا مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، بعد النزاعات الأخيرة التي حصلت، إن التطورات في ليبيا والتحركات التي وقعت بالقرب من مدينة طرابلس تعيق إمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي. وأضاف ليون عبر صفحة البعثة الرسمية على موقع التواصل (الاجتماعي) تويتر، «لقد رأينا اليوم تصريحات من قبل بعض الشخصيات في ليبيا جنبا إلى جنب مع التحركات العسكرية على الأرض». وأكد المبعوث الأممي أن الأمم المتحدة تطالب الجهات السياسية والعسكرية الفاعلة لوقف مثل هذه الأفعال التي من شأنها تقويض العملية السياسية. وأوضح المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون «إذا كانت عملية كبيرة فسيكون لها تأثير على الحوار، ستضع احتمالات استمرار العمل في الأيام القادمة محل شك».

وقد تزامنت الصراعات بين الأطراف المسلحة في ليبيا مع المحاولات العديدة للوصول إلى حل سياسي للأزمة من لقاءات وجلسات بإشراف الأمم المتحدة وبدعم من الدول الكبرى، فقد أشادت الولايات المتحدة ودول أوروبية باستئناف الحوار السياسي بين الفصائل المتخاصمة في ليبيا بينما تتواصل المحادثات في الصخيرات في المغرب بهدف التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وقالت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة في بيان مشترك "ندعو المسؤولين السياسيين الليبيين إلى تحمل مسؤولياتهم والإعلان بوضوح عن دعمهم للحوار ونحن ندعوهم إلى ممارسة سلطتهم على قادة الجيوش والميليشيات". ودعا البيان المشاركين في الحوار إلى "بدء محادثات بشكل بناء وبإرادة حسنة من أجل التوصل إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وإلى ترتيبات لوقف إطلاق نار في أسرع وقت ممكن".

ومن جهة أخرى، جرت اشتباكات عنيفة السبت ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥ لليوم الثاني على التوالي بين القوات الموالية للحكومة التي تدير العاصمة الليبية والقوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليا، في منطقة تبعد حوالي ٨٠ كلم جنوب طرابلس، بحسب ما أفادت وكالة فرانس برس.

كل هذه الأمور تدل على أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا متفقون على أن يكون الحل حكومة وحدة وطنية ولكنهم مختلفون فيمن يكون له المقود ومن تكون له السيطرة والنفوذ في البلد؛ ولذلك كل منهم يضغط باستعمال الجماعات المسلحة وافتعال نزاعات وصراعات دامية يكون ضحيتها المسلمون فيلاقون ما يلاقون من قتل وتشريد وتعذيب وعيش غير آمن.

الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي: امنعوا ارتداء الحجاب الإسلامي في الجامعات

قال زعيم المعارضة «إنه لا يرى تناسقًا في نظام يمنع ارتداء الحجاب في المدارس الابتدائية والثانوية، ويسمح بارتدائه في الجامعات». وهو ما يتعلق بحظر الرموز الدينية في المدارس الحكومية بما فيها الحجاب الإسلامي في فرنسا وذلك في عام ٢٠٠٤. وأضاف: «إن ذلك لا معنى له». وتحدث ساركوزي سابقًا بصراحة عن البرقع. فقد قال في عام ٢٠٠٩ إن تلك الملابس تحط من قدر النساء إلى مستوى العبودية وأيّد إجراء تحقيق رسمي للنظر في حظر النقاب. وقد أقر البرلمان الفرنسي حظر البرقع في عام ٢٠١٠، مما دفع الجماعات الإسلامية إلى الاحتجاج وقالت إنه تمييزي. وقال ساركوزي أيضًا، وهو يتحدث إلى قناة TF١ الفرنسية الخاصة، إن المدارس الفرنسية يجب أن تتوقف عن تقديم وجبات طعام بديلة لأسباب دينية. فقد قال: «أنا ضد ما يسمى وجبات طعام بديلة، بحيث يتم اختيار وجبات طعام مختلفة بناء على أصل الأطفال ودين أهلهم». وأضاف: «إن الجمهورية لها هوية. ففرنسا جمهورية وليست ديمقراطية فقط. وفي الديمقراطية، يفعل الجميع ما يريدون طالما أنه لا يؤذي الآخرين. الجمهورية تتطلب أكثر من ذلك»، وقال: «إذا أردت أن يتبع أطفالك نظامًا غذائيًا قائمًا على الإيمان، فعليك أن تذهب إلى التعليم الخاص». [المصدر: Express UK]

الراية: إن ساركوزي يسعى لإحياء مسيرته السياسية، وهو يستغل المشاعر العامة الحالية التي تدعو إلى التضييق على المسلمين في فرنسا. وهذه الحملة هي جزء من مبادرة أوسع لتغيير الإسلام في الغرب. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]